

آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف

الاستاذ: **حمياز سمير**

أستاذ مساعد " ب " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بوقرة- بومرداس

الملخص:

يعتبر الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، ويشكل خطرا إستراتيجيا على السلم والأمن العالميين، كما أنه من أخطر الجرائم الدولية التي باتت تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وعليه فإن الإستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة، بعيدا عن الأحادية الأمريكية التي تقوم على منطق القوة من خلال التدخلات العسكرية الانفرادية التي عادة ما تؤدي إلى انتهاك السيادة الوطنية و الشرعية الدولية، فضلا عن تغذية دوامة العنف والعنف المضاد، ومن ثم زيادة تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

Résumé :

Le terrorisme international constitue un phénomène largement mondialisé et de dimension transnationale, qui représente une menace majeure non seulement pour la paix et la sécurité internationales mais aussi pour la vie humaine et pour la stabilité mondiale.

Et de ce fait, les mécanismes de la lutte efficace contre le terrorisme international doivent être fondé sur des approches coopératives multilatérales et non pas sur une stratégie américaine qui repose sur l'usage unilatéral de la force, ce qui a engendré des répercussions dangereuses sur légalité internationale ainsi que sur la stabilité de l'ordre mondiale.

مقدمة:

يشكل الإرهاب الدولي إحدى الظواهر العولمية العابرة للحدود والأوطان، ذلك أن الظاهرة الإرهابية أصبحت متحررة من الحدود الجغرافية ولم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين أو بحضارة بعينها، بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

كما يعد الإرهاب عمل لا إنساني ولا أخلاقي لا تقره الشرائع السماوية ولا القوانين الوضعية، باعتباره يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولقيم التحضر، فضلا عن كونه يقوض دعائم السلم والأمن الدوليين.

واللافت للنظر أن الإرهاب شهد تطورات نوعية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح ظاهرة مركبة شديدة التعقيد ومتعددة الدوافع والوسائل والأهداف، كما عرف أيضا تطورات ملحوظة سواء من حيث النطاق الجغرافي، الأساليب والأشكال أو حتى من حيث نوعية المخاطر والتحديات التي تفرزها العمليات الإرهابية. الأمر الذي جعل من الإرهاب الدولي يتصدر القضايا الأمنية للسياسة العالمية المعاصرة، إضافة إلى كونه أصبح من المحددات الأساسية للعلاقات الدولية وبالخصوص في المرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

فإذا كان الإرهاب الدولي، يعد ظاهرة معولة عبر وطنية (Transnational) ومتحررة من البعد الترابي وتشكل خطرا استراتيجيا يهدد الأمن القومي للدول ويقوض استقرار الجماعة الدولية، فهل يمكن أن تساهم الممارسات الانفرادية الأمريكية التي تقوم على منطلق الاستخدام الانفرادي للقوة في القضاء على الإرهاب الدولي أم أن الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على الظاهرة تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية قانونية ودبلوماسية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة بعيدا عن النهج الأحادي الأمريكي المولد لدوامة العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك الشرعية الدولية والسيادة الوطنية للدول المستهدفة ؟

أولا: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر

بالرغم من كون ظاهرة الإرهاب الدولي حظيت باهتمام واسع النطاق في إطار الدراسات القانونية والدولية، كما شكلت محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية، إلا أن الظاهرة لا تزال عصية على التعريف¹، ليس فقط لأن المصالح الحيوية لقوى الهيمنة الدولية تقتضي ذلك، ولكن أيضا بسبب الاختلافات الأيديولوجية والمذهبية بين الباحثين، إضافة إلى تضارب الرهانات والمصالح الإستراتيجية للدول، الأمر الذي أدى إلى المآزق الإيستيمولوجي الذي يظهر بالأساس من خلال الميوعة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة. ولكن بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بشأن تعريف

الظاهرة، إلا أن فلسفة الإرهاب تبقى واحدة في جميع الحالات باعتبارها تستهدف إزهاق الأرواح وإشاعة الخوف والفرع وتدمير المؤسسات والمنشآت المستهدفة².

1. إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب الدولي

إذا كانت الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس بأنه يشير إلى إثارة الخوف والرعب والفرع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير التعريف الاصطلاحي المبسط لظاهرة الإرهاب إلى "الاستخدام المنظم و الممنهج للعنف أو التهديد باستعماله لتحقيق أهداف سياسية"³، ومن خلال استقراء التعاريف المختلفة التي قدمت بشأن الإرهاب الدولي نجد أن مدلولها الاصطلاحي يتمحور بالأساس حول "الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص، جماعة أو دولة بصورة تثير حالة من الرعب والفرع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح تتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد وأحكام القوانين الداخلية والدولية"⁴.

بالرغم من كون التعاريف التي قدمت لظاهرة الإرهاب هي كثيرة وشديدة التباين والاختلاف، إلا أنه بإمكاننا تجاوز هذا المأزق المعرفي والأزمة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة، إذ يكفي الإشارة إلى مجموعة من المحددات والعناصر التي من خلالها يمكن التعرف على ظاهرة الإرهاب الدولي. وتتمثل هذه المحددات في النقاط التالية⁵:

- تعدد جنسيات الفاعلين ومصادر التمويل، وتورط الدول في العمليات الإرهابية،
- تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الجغرافي باعتبارها ظاهر عابرة للحدود والأوطان. إضافة إلى كونها تهدد السلم والأمن الدوليين،
- ويكون الإرهاب دوليا إذا كان مساهما في ارتكاب جرائم حرب، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان... الخ

2. مبررات ودوافع الإرهاب الدولي

يعتبر الإرهاب ظاهرة مركبة يصعب مقارنتها وتفسيرها بالاقتصار على عوامل بعينها، الأمر الذي يتطلب اعتماد مقارنة شاملة متعددة الأبعاد بغية تفسير الظاهرة والإحاطة بجوانبها المختلفة⁶. فالإرهاب كظاهرة مرضية لا تحدث من فراغ، بل ثمة مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، إذ نجد ضمن هذه الأسباب ما هو مرتبط بالظلم الذي يمارسه النظام الدولي وبالتحديد القوى الكبرى الفاعلة في هذا النظام ضد الحقوق والقضايا العادلة للشعوب المستضعفة. بالإضافة

إلى عوامل أخرى كالعجز الديمقراطي والفسل التنموي والحرمان بمختلف أنواعه، فضلا عن التطرف الديني الذي عادة ما يظهر في شكل أعمال إرهابية.⁷ وعليه فالإرهاب الذي يعكس أحد مظاهر العنف في العلاقات الإنسانية، لديه جذورها لاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ.

3. مخاطر الإرهاب الدولي

لقد تعاضمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أن العمليات الإرهابية أصبحت تتم بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وغيرها من الآثار التي أحدثتها العولمة. ولذلك فالعمليات الإرهابية باتت تخلف خسائر فادحة وجسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أو في الأرواح، فضلا عن دور الأنشطة الإرهابية في انتهاك حقوق الإنسان وتحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى فضاءات للعنف غير النظامي العابر للحدود والأوطان.⁸

فالإرهاب الدولي أصبح يشكل أحد التهديدات اللاتماثلية (Asymétrique) التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا إستراتيجيا يهدد السلم الدولي ويقوض دعائمه.⁹ وعليه فالظاهرة الإرهابية تعد من المصادر الأساسية للتوتر والفوضى في النظام الدولي، كما أن إشكالية غياب تعريف موضوعي ومحدد لظاهرة الإرهاب الدولي يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولكن يبقى الإرهاب بلا تعريف ذلك أن المصالح الحيوية للدول الكبرى تقتضي ذلك.¹⁰

ثانيا: الاتجاهات العامة للإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي: الأحادية، الاستباقية، ورهان السيطرة العالمية

شهدت العقيدة العسكرية الأمريكية تحولات جذرية في أعقاب الحرب الباردة، وذلك تكيفا وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق فإن مفاهيم الردع، الاحتواء وغيرها من الإستراتيجيات السائدة في مرحلة الصراع القطبي لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، والتي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية. ويعد الإرهاب الدولي الذي بات يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار العالمي من أبرزها وأخطرهما. وعلى هذا الأساس شكلت إستراتيجية الضربات الوقائية الركيزة الأساسية للعقيدة الأمنية الأمريكية، والمبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية والدول المناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية بالخصوص في منطقة الشرق الأوسط.¹¹

كما يلاحظ أن التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية التي ضربت على إثرها الولايات المتحدة، ساهم بشكل كبير في دفع الإدارة الأمريكية لصياغة إستراتيجية أحادية تقوم على منطلق الاستخدام الانفرادي للقوة من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية بعيدا عن الشرعية الدولية، بالشكل الذي يتماشى والمنطلقات الإيديولوجية للمحافظين الجدد وتصوراتهم للسياسة الخارجية الأمريكية، التي حاولت أن تستغل التعاطف العالمي وتوظف ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للتحكم في الرهان الاستراتيجي العالمي على الوجه الذي يخدم المشروع الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ الأحادية القطبية في النظام الدولي.¹²

1. نظرية الحرب الاستباقية: المفهوم والتأثير في السياسة الكونية الأمريكية

لقد أصبحت عقيدة الاستباق تشكل العمود الفقري لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر، بيد أن الحرب الاستباقية ليست بالجديدة في الفكر والممارسة الإستراتيجية الأمريكية، ذلك أن السوابق التاريخية للسياسة الدولية الأمريكية شهدت ممارسة هذا النمط من الحروب التي أصبحت أشد تأثيرا في السياسة الكونية الأمريكية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

أ. في تأصيل مفهوم الحرب الاستباقية- الوقائية

يشير مفهوم الفعل الوقائي إلى " ذلك العمل الهادف إلى دحر وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد." ويعرف الرئيس "بوش الابن" الحرب الوقائية بقوله " إنها تعني نقل المعركة إلى العدو، وزعزعة خطته ومواجهة أسوأ التهديدات قبل بروزها".¹³ وعليه فإذا كان أنصار الضربة الوقائية يزعمون بأنها نوع من الدفاع الوقائي أو الردع المبكر، فإن المناهضين لها لا يرون فيها سوى مجرد نسخة جديدة من دبلوماسية البورج الحربية.¹⁴

ب. جدلية الفعل الوقائي والضربات الاستباقية

من المعلوم في أدبيات الإستراتيجية العسكرية أنهتمة فرقا جوهريا بين الاستباق (Preemption) والوقائية (Prévention) ذلك أن الاستباق يعني "المبادرة بالقيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك القيام بشن هجوم عسكري فعلي". وعلى هذا فالضربات الاستباقية قد تكون مبررة في القانون الدولي من أجل إحباط خطر جاثم وشيك الوقوع، بحيث لا يترك مجالاً لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. أما الوقائية فقد عرفت على أنها "إعلان الحرب ضد دولة قد تشكل خطر محتمل في مرحلة مستقبلية محددة، بمعنى أن الحرب الوقائية لا يكون فيها التهديد مؤكدا ووشيكاً، وإنما قد تكون هنالك نوايا عدائية تعد آثارها المستقبلية خطرا على الدولة المستهدفة".¹⁵

ج. مكانة الحرب الاستباقية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

ترجع الإرهصاصات الأولى لعقيدة الاستباق إلى الوثيقة الصادرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي تحت عنوان "دليل تخطيط الدفاع"، والتي أعدها كل من "بول ولفوفيتز" و"لويس لبي"، حيث استهدفت ضمان التفوق العسكري الأمريكي، والحيلولة دون بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى إمكانية القيام بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة.¹⁶

بيد أن التجليات الواضحة لعقيدة الإستباق ظهرت من خلال الوثيقة الصادرة في 20 سبتمبر 2002 تحت عنوان "إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، كما تمالكتها عليها في العديد من خطب الرئيس "بوش (الابن)" وبشكل أخص في أكاديمية "وست بوينت" (West point) في ربيع 2002 حيث حذر قائلاً: "...إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع، يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، ونحبط خطته، وأن نواجه أدهى التهديدات قبل بروزها..إن الظروف تغيرت بشكل جوهري، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش جرارة وإمكانات صناعية هائلة كي يعرضوا أمريكا للخطر. والآن تستطيع شبكات مهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين وبتكاليف زهيدة..وهذا الأمر يتطلب تغييراً جوهرياً في الإستراتيجية، سيكون على أمريكا الآن العمل ضد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها" ...¹⁷.

وتقوم إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر انعكاساً منطقياً لعقيدة "بوش" على ثلاثة مبادئ أساسية هي التي تحدد الدور المستقبلي الذي تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية وهي:¹⁸

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة المخاطر المتولدة عن الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، ذلك أن الاستبداد والطغيان يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرق والإرهاب الذي يهدد المصالح الحيوية الأمريكية.
- الانتقال من الغموض إلى القيادة، بمعنى وعي أمريكا بدورها الريادي في النظام العالمي وتبوء مسؤولياتها في ضمان الاستقرار والسلام العالمي.

2. معالم الإستراتيجية الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي

بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي أفرزتها موازين القوى الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلها تتمتع بالعديد من الخيارات والبدائل في أجندة سياستها الخارجية، إلا أن الإدارة الأمريكية وضعت نفسها بحزم على خط الأحادية، الأمر الذي تجلّى بوضوح من خلال كيفية الرد على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر 2001.¹⁹

وقد اتضحت المعالم الأساسية للمقاربة الانفرادية الأمريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي والأمني مع ظاهرة الإرهاب الدولي، والتي تمحورت حول ثلاثية: الأحادية، الاستباقية ورهان السيطرة العالمية.²⁰

واللافت للنظر أن المسلك الانفرادي الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب ارتكز على نموذج السياسة الواقعية (Real politik) من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول في سبيل الإغلاء من شأن أمنها القومي كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات العليا للدول.²¹

ولذلك يعتبر كلايد بريستوفيتز (Clyde Prestowitz) "أن الدفع الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب ساهم في جعل الولايات المتحدة كدولة مارقة متمردة وخارجة على القانون الدولي"²². وعليه فاللجوء الأمريكي إلى الاستخدام الأحادي للقوة تحت مظلة الحرب على الإرهاب أدى إلى الانفراد بالقرار الدولي وتجاوز الحلفاء الأوروبيين الذين تعتبرهم إدارة المحافظين الجدد بأنهم أتباع وخدم وعلمهم أن يدفعوا الجزية²³ وعلى هذا فالدول الطامحة لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامش من المناورة على المسرح الدولي وضعت أمام الأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك تم جرها عنوة للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها "الحرب الكونية على الإرهاب".²⁴

كما يلاحظ أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية لجأت إلى إعادة إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة للالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم تبرير الحرب الأمريكية على الإرهاب²⁵ ويمكن إبراز ملامح النزعة الأحادية الأمريكية ذات النزوع الإمبراطوري في النقاط التالية :

- معارضة مجهودات المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقية منع التجارب النووية، فضلا عن انسحابها من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية وعزمت على إقامة برنامج النظام الدفاعي القومي المضاد للصواريخ.
- رفض إدارة المحافظين الجدد بروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الصغيرة، والبروتوكول المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.²⁶
- التعامل الأمريكي باستخفاف مع القانون الدولي الإنساني، وذلك من خلال وضع العراقيل أمام إرساء محكمة جنائية دولية فعالة، للإفلات من محاكمة جنودها أثناء ارتكابهم لجرائم

الحرب أو جرائم ضد الإنسانية. كما رفضت أن تعامل سجناء غوانتانامو كأسرى حرب تنطبق عليهم بنود اتفاقيات جنيف²⁷.

وعليه، إن هذه النزعة الأحادية ذات الطموحات الامبريالية تشكل تحديا خطيرا للقانون الدولي وللشريعة الدولية. وعلى هذا اعتبرت "كوندوليزا رايس" أن مفهوم "المجتمع الدولي" و"تعددية الأطراف" (Multilateralisme) هي مجرد أوهام ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم.²⁸ كما ذهب "روبرت كاغان" إلى القول: "بأن الولايات المتحدة لا يمكنها الثقة في القواعد الدولية في عالم تحكمه القوة".²⁹

ومن هذا المنطلق أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بمنطق إمبراطوريا يعبر أي اهتمام لمصالح وإرادات باقي أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الأمريكية ذات المنحى الأمني والعسكري، وبالتالي خرق كل القيود والقواعد المعيارية التي بلورها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول³⁰، وغيرها من القواعد الأمرة (Jus Cogens) التي تساهم بشكل كبير في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي ومن ثم نقل العلاقات الدولية من "حالة الطبيعة" إلى "حالة المجتمع" (حسب التعبير الأثير عند هوبز).³¹

3. الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب: الحصيلة والتداعيات

كشفت الممارسة الدولية أن الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضا حتى على مستوى الداخل الأمريكي وحتى على صعيد الأورو-أطلسية، فضلا عن كونها أدت إلى نتائج عكسية من خلال تورط السياسة البنتاغونية في قوس الأزمات الشرق أوسطية.

أ. الانعكاسات على مستوى الداخل الأمريكي:

لقد أدت السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب إلى إفراز تداعيات خطيرة على مستوى الداخل الأمريكي، وذلك من خلال تراجع الحقوق والحريات الديمقراطية والمدنية، فضلا عن عسكرة المجتمع الأمريكي بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما يسمى بـ (Patriot Act).³² كما أن النفقات العسكرية الهائلة للحرب على الإرهاب أدت إلى استنزاف الاقتصاد الأمريكي. أضف إلى ذلك زيادة اللجوء أكثر إلى استهداف الولايات المتحدة بسبب الغطرسة الأمريكية ونزعتها الأحادية.³³

ب. الانعكاسات على المستوى الدولي:

من الواضح أن الأحادية الأمريكية ستكون لها تداعيات خطيرة على الوضع الدولي الذي أصبح يتميز بالتوتر والفوضى وعدم قوة نفاذ القانون بسبب الغطرسة الأمريكية، التي لم تؤدي فقط إلى ضرب التعددية وانتهاك الشرعية الدولية، وإنما أيضا ساهمت في عزلة الولايات المتحدة وتبديد صورتها ومصداقيتها العالمية³⁴، بفعل سياساتها الانفرادية التي أدت إلى بروز حركة دينامية للرأي العام العالمي الذي عبر في جميع مناطق العالم عن رفضه التام لدبلوماسية الحروب وعسكرة العالم.³⁵

ت. الانعكاسات على مستوى العلاقات الأورو-أطلسية:

إن الأحادية الأمريكية التي تتجلى بالأساس في إستراتيجية الضربات الوقائية أصبحت تقلق حتى الحلفاء الأوروبيين، وبالخصوص في ظل المساعي الأمريكية لجعل الحلف الأطلسي كظهير إستراتيجي لتحقيق المصالح والأهداف المسطرة في مفكرة السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي توريث الحلفاء الأوروبيين في حروب لا تخدم سوى المصالح والرهانات الأمريكية كالتدخل في العراق سنة 2003. وفي هذا السياق يعتقد الكاتب الفرنسي "ألان جوكس" في كتابه "إمبراطورية الفوضى" أن أمريكا بسلوكها العدوانية ليس فقط إزاء أعدائها ولكن حتى بالنسبة لحلفائها إنما تساهم في نشر الفوضى في النظام الدولي³⁶.

ولقد اتضحت أكثر الانعكاسات الخطيرة للأحادية الأمريكية بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي من خلال غزو العراق سنة 2003، الأمر الذي ساهم في إحداث شروخات خطيرة وعميقة داخل الحلف الأطلسي، بحيث انقسمت دول الحلف بين مؤيد ومعارض، مما جعل من فكرة بناء هوية أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي تتعزز وترسخ أكثر لدى المحور الفرنسي-الألماني الذي يمثل أوروبا العجوز (Vieille Europe)³⁷، وعليه فإن هذه الخلافات التي ظهرت داخل الجماعة الأمنية الأورو-أطلسية، دفعت "هال غاردنر" (Hall Gardner) للحديث ليس عن صراع الحضارات ولكن عن صدام الديمقراطيات كدلالة ساطعة على الانعكاسات الخطيرة للحرب الأمريكية على الإرهاب على العلاقات الأورو-أطلسية.³⁸

ويلاحظ أن هذه الخلافات لا ترجع فقط إلى رفض الاتحاد الأوروبي للأحادية الأمريكية التي تعيق إمكانية بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن له هامش من المناورة على الساحة الدولية، وإنما أيضا سبها يكمن في الاختلاف حول الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي، فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن أوروبا تفضل الحلول الدبلوماسية والسلمية.³⁹

ث. حصيلة الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب: نحو نتائج عكسية:

لقد أثبت الواقع الدولي أن المقاربة الأحادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب أدت إلى إفراز نتائج عكسية، ذلك أن اللجوء إلى منطق القوة لم يؤدي إلى القضاء على الظاهرة، بقدر ما أتاح للجماعات الإرهابية المزيد من المرونة والقدرة على الانتشار الجيوسياسي في العديد من مناطق العالم، ضف إلى ذلك القدرة على تجنيد المزيد من الإرهابيين بسبب الغطرسة الأمريكية وسياساتها الإمبريالية خاصة في المنطقة العربية والإسلامية.⁴⁰

ولذلك طرح "بنجامين باربر" في كتابه إمبراطورية الخوف " أول رد متماسك وواسع البصيرة على مذهبي الهجوم الاستباقي والحرب الوقائية إذ كتب قائلاً: " بالرغم من كون الأحادية توفر امتياز إضافي للسيادة إلا أنها ليس بمقدورها بناء السلام، ذلك أننا لا يمكن أن نهزم الخوف بالخوف".⁴¹

وفي السياق ذاته كتب "بول كينيدي" في مؤلفه الشهير "صعود وهبوط القوى العظمى" الذي قدم فيه تحليلاً علمياً وتاريخياً لنشوء وسقوط الإمبراطوريات: "إذا زادت الالتزامات الإستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فسيكون مصيرها الانهيار".⁴² ومن هذا المنطلق ذهب عدد غير قليل من المفكرين الإستراتيجيين إلى القول بأن النفقات الهائلة للحرب على الإرهاب ستؤدي إلى انهيار القوة الأمريكية. خاصة وأن السياسات الانتحارية كانت على الدوام هي السبب الرئيسي لانهيار الإمبراطوريات (كما يرى أرنولد توينبي).⁴³

وتأسيساً على ما سبق، يتضح أن الحرب المعلنة ضد الإرهاب هي بلا موضوع ولا هدف، وبالتالي لا سبيل لكسبها ولو عن طريق استخدام أكثر الأسلحة فتكاً. ذلك أن الإرهاب عدو زئبقي لا شكل له ولا مركز ولا يتجسد في ثقافة أو في منظومة قيمية أو عقديّة بعينها، ومن هنا يظهر القصور الاستراتيجي للرؤية الأمريكية.⁴⁴

ثالثاً: المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي

حفزت العواقب الوخيمة التي أفرزتها النزعة الانفرادية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدوائر الفكرية والإستراتيجية الأمريكية إلى طرح مقاربات تعاونية للتخفيف من وطأة الانعكاسات الخطيرة للسياسة الانعزالية التي انتهجتها الولايات المتحدة في إطار الحرب على الإرهاب، ومن هذا المنطلق صرح الجنرال "ويزلي كلارك" بقوله: "إن الإرهاب مشكلة متعددة الجوانب ولا يمكن قهره في دولة واحدة المطلوب هو عمل بوليسي دولي، عمل جماعي، تنسيق دولي للقوانين... اعمل من طرف واحد... فيكون ذلك العمل الشيء الوحيد الذي سيقضي عليك في الحرب على الإرهاب".⁴⁵ وفي السياق ذاته ذهب "جوزيف ناي" في إطار النصائح التي قدمها لإدارة المحافظين الجدد إلى التأكيد على ضرورة الاهتمام "بالقوة الناعمة" (Soft Power)، ودور المؤسسات الدولية والاهتمام أكثر بالتعاون متعدد

الأطراف كطريق لإضفاء الشرعية على القوة الأمريكية ولكسب القبول الواسع لإستراتيجيتها الجديدة لمكافحة الإرهاب.⁴⁶

وفي الإطّار ذاته طرح "ريتشارد هاس" مبدأ الإدماج الذي يعتبر فيه: "أن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن. إن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصيانة السلام في المناطق المقسمة أو الرمادية (Zones Grises) وكذلك التصدي للمخاطر عبر القومية، مثل الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أنه سيساعد على أن يجلب إلى العالم المعولم أولئك الذين كانوا قد استبعدوا في السابق. إن مصيرنا في هذه الحقبة يتداخل بنسيجه مع نسيج مصير الآخرين، ومن ثم يتعين أن يكون نجاحنا نجاحاً يتشارك فيه الآخرين".⁴⁷

ومن هذا المنطلق ذهب "ريتشارد هاس" إلى "التأكيد على ضرورة تغليب سياسة الحوافز بدلا من سياسة العقوبات كوسيلة لتعديل سلوكيات النظم المناوئة للولايات المتحدة، فالسياسات التعاونية هي الأكثر فاعلية من السلوكيات العقابية خاصة في ظل التكاليف الرهيبة للجوء إلى الجزاءات أو القوة العسكرية في مجال مكافحة الإرهاب".⁴⁸ ومن أجل إرساء سبل ناجعة لمكافحة الإرهاب الدولي يمكن اقتراح الآليات التالية:

1. تفعيل دور القانون والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب

يعد تفعيل دور القانون الدولي، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتكثيف نشاط منظمة الأمم المتحدة من خلال تدابير وأطر جماعية مشتركة في إطار من التنسيق والتعاون الدولي من بين الآليات المحكمة والكفيلة بالقضاء على جريمة الإرهاب الدولي.⁴⁹ وفي هذا السياق فإنه حري بالإشارة إلى الجهود الدولية والقانونية التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة من خلال أعمال الجمعية العامة، ضف إلى ذلك الاتفاقيات العديدة التي أبرمت لمكافحة الظاهرة. إذ تجدر الإشارة أنه في سنة 1937 وافقت عصبة الأمم على اتفاقية دولية جماعية تضع قواعد عامة تهدف إلى الوقاية من جميع أعمال الإرهاب، وتوقيع العقاب على من يرتكبها، بيد أن هذه الاتفاقية لم تدخل دائرة النفاذ بسبب عدم التصديق عليها من طرف الدول الكبرى. ومن بين الاتفاقيات الدولية التي أبرمت على المستوى الإقليمي نجد الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها في 10 نوفمبر 1967 وأصبحت نافذة اعتباراً من 4 أوت 1978، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم التوقيع عليها من طرف وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب في 22 أبريل 1998، ونذكر كذلك الإعلان الصادر عن منظمة الدول الأمريكية في أبريل 1996 والقاضي بعدم منح الإرهابيين حق اللجوء السياسي.⁵⁰

كما توجد اتفاقيات دولية جماعية كثيرة تنص على حظر بعض أشكال الإرهاب الدولي. ومن الأمثلة لذلك: الاتفاقيات الخاصة بحماية مرفق النقل الجوي والبحري، والاتفاقيات الخاصة بحماية الأشخاص الذين يتمتعون بحماية دولية خاصة (مثل الدبلوماسيين والموظفين الدوليين) والاتفاقية الدولية الخاصة بتجريم احتجاز الرهائن، والاتفاقية الخاصة بحظر التفجيرات الإرهابية.⁵¹

ولكن بالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تكثيف التعاون والتنسيق الدوليين في إطار جماعي مشترك، إلا أن واقع الممارسة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اتجه أكثر إلى تغليب التحركات الانفرادية بعيد عن الشرعية الدولية والتعاون الدولي متعدد الأطراف.

بيد أن الاستراتيجيات والحلول الناجمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب تقتضي بالأساس تغليب الجهود الجماعية والتعاونية على الممارسات الانفرادية، فضلاً عن ضرورة تغليب الاعتبارات القانونية على المصالح السياسية والإستراتيجية في عمل منظمة الأمم المتحدة، ذلك أن المصالح السياسية التي تحمها الدول الكبرى على حساب القانون الدولي تنقص بشكل كبير من فاعلية هذا الأخير في جانبه العملي وتجعله محصور فقط في النطاق النظري لا غير، وبالتالي فقدان الفاعلية في المنظور الواقعي.⁵²

2. تغليب الحلول الدبلوماسية على القوة العسكرية: من *Hard Stratégie* إلى *Soft Stratégie*

يعتبر اللجوء إلى لغة السيف بدلا من الدبلوماسية من بين الخصائص الجوهرية التي طبعت الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، غير أن هذا المسلك الانفرادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية باعتباره يساهم أكثر في إثارة دوامة العنف والعنف المضاد، فضلا دوره في تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النسق الدولي.

كما، لإحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حربها الكونية على الإرهاب قلبت المعادلة التي تقر بأن الحرب هي الملاذ الأخير الذي تلجأ إليه الدول بعد استنفاد وفشل كل الحلول الدبلوماسية والقانونية السلمية لحل النزاعات الدولية. الأمر الذي أثار خلافات عميقة داخل الحلف الأطلسي بخصوص الإستراتيجية الكفيلة بالقضاء على الإرهاب الدولي. فإذا كانت الولايات المتحدة تراهن على (Hard Strategy) من خلال تغليب الخيار العسكري الانفرادي المباشر، فإن "أوروبا العجوز" (la vieille Europe) التي يمثلها المحور الفرنكو- ألماني تفضل الاعتماد على (Soft Strategy) أي من خلال تفعيل مقاربة سلمية دبلوماسية واقتصادية لاستئصال الجذور العميقة للتطرف والإرهاب.⁵³ وعليه فإن اللجوء إلى الآليات والحلول الدبلوماسية والسلمية بدلا من منطق القوة هو خير

سبيل لمكافحة الإرهاب الدولي، ذلك "أن شن الحروب أسهل جدا من بناء السلام" كما يقول "والتر ليبمان"⁵⁴

3. التعاون الدولي لتحقيق التنمية ونشر الديمقراطية كآلية لمكافحة الإرهاب

بادئ ذي بدئ تجدر الإشارة أن المقصود بنشر الديمقراطية في هذا المقام لا يكون على فوهات المدافع، أو عن طريق أدبيات المحافظين الجدد حول الفوضى الخلاقة ومشروع الشرق الأوسط الكبير لتحقيق التنمية والثورة الديمقراطية المزعومة في المنطقة العربية، وذلك من خلال التدخل في شؤون دول المنطقة ومصادرة حقها في تقرير مصيرها واختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل حر وسيد. وإنما المراد هنا بنشر الديمقراطية وتحقيق التنمية كآلية لمكافحة الإرهاب يكون عن طريق احترام إرادة الدول وسيادتها الوطنية، وذلك عبر الجهود الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل مساعدة دول العالم الثالث لمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، باعتبارها تشكل أرضية خصبة لنمو التطرف والإرهاب.

من هذا المنطلق تعد التنمية والديمقراطية من بين الآليات الهامة لمكافحة الإرهاب، وفي هذا الإطار ذهب كل من "غاري هارت" و"بنجامين باربر" إلى التأكيد على أهمية تفعيل ليس الحرب الوقائية وإنما الديمقراطية الوقائية لمحاربة الإرهاب الدولي واجتثاث جذوره، وفي هذا الصدد كتب "بنجامين باربر" في مؤلفه "إمبراطورية الخوف" قائلا: "الإرهاب لا يمكن دحره لا بالاحتواء ولا بالحرب الوقائية، أما الديمقراطية الوقائية فلها أمل كبير في النجاح. ذلك أن الديمقراطية تبطل الشروط التي تتيح للإرهاب الازدهار، إذ تجفف المنابع التي ينمو فيها التطرف والإرهاب"⁵⁵.

كما أن تطور مفهوم الأمن أدى بدوره إلى تطور إجراءات وأساليب معالجة الظاهرة الأمنية وذلك بالاعتماد ليس فقط على القوة العسكرية "الصلبة" ولكن أيضا بتفعيل الآليات والمدخل الناعمة، وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية المحكمة والكفيلة بالقضاء على الإرهاب ينبغي أن تتماشى والتطورات الحاصلة على مستوى مفهوم الأمن وطرائق التعامل مع المعضلات الأمنية، من خلال الاعتماد على المقاربات التنموية و السوسيواقتصادية ونشر الديمقراطية (فكرة السلام الديمقراطي) كمداخل أساسية لاحتواء الظاهرة الإرهابية، وتقويض البيئة التي توفر الأرضية الخصبة لنموها وازدهارها.⁵⁶ و عليه فإن التعاون الدولي لتحقيق التنمية والديمقراطية يشكل أحد منشطات السلام العلمي.

4. عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة

لا شك أن غياب تعريف محدد للإرهاب الدولي، وكذلك إشكالية التلاعب بمفهوم المقاومة والإرهاب والخلط بينهما لتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية للدول لا يقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولذلك فإن عقد مؤتمر عالمي لتحديد تعريف دقيق لظاهرة الإرهاب يحظى بالإجماع الدولي والقوة الإلزامية من الناحية القانونية، بالإضافة إلى التمييز بين الإرهاب وأعمال المقاومة المشروعة. تعد خطوات هامة لمكافحة الإرهاب الدولي.

إذا كان الإرهاب يشكل ظاهرة مرضية وجريمة منبوذة من طرف المجتمع الدولي والإنساني⁵⁷، فإن أعمال المقاومة والكفاح المسلح الذي تمارسه حركات التحرر الوطني من أجل استرجاع الاستقلال والسيادة الوطنية، يعد عملا مشروعاً تقره معظم الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما يؤكد على ذلك الميثاق الأممي الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وعلى حق الدفاع الشرعي عن النفس، كما تقر ذلك أيضاً قواعد القانون الدولي الإنساني، ناهيك عن إقرار حق المقاومة في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.⁵⁸

ولكن عندما تبدأ حرب المفاهيم والمصطلحات غالباً ما يتم التلاعب بمفهوم المقاومة والإرهاب لأغراض سياسية لتحقيق بعض المصالح الإستراتيجية التي عادة ما تصب في خدمة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في المقاومة وتقرير المصير واسترجاع السيادة الوطنية. وعليه فإن عقد مؤتمر عالمي لتعريف الإرهاب الدولي وتمييزه عن أعمال المقاومة المشروعة تعتبر كآلية هامة و منطلقاً أساسياً لصياغة إستراتيجية فعالة ذات مصداقية لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي.

5. نحو معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الإرهاب الدولي

من المعلوم أن الإرهاب لا ينشأ من فراغ بل ثمة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى وقوع هذه الأعمال الإرهابية، وعليه فإن الإستراتيجية الفعالة والكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة الإجرامية، يجب أن تنطلق أساساً من معالجة الأسباب الحقيقية والجذور العميقة التي تؤدي إلى تصاعد ديناميات العنف والتطرف والإرهاب. ولقد سبق للأمم المتحدة العام السابق للمنظمة العالمية "كورت فالدهايم" أن حملت الدول الكبرى القسط الأكبر من مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لأسباب منها:⁵⁹

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي،
- تهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة،
- تواطؤ الدول الكبرى وتحيزها الذي يؤدي إلى فشل المنظمة العالمية في تحقيق التعاون الدولي وحل المشكلات الدولية،
- اغتصاب حقوق الشعوب المستضعفة.

ويمكن أن نظيف إلى هذه الأسباب العنف الذي يمارسه النظام الدولي ضد دول العالم الثالث، وكذلك ضرورة تجاوز سياسة الكيل بمكيالين أو ما يسمى "بالعدالة الانتقائية" حيث يصبح القانون الدولي يعلو على البعض ويعلو عليه من طرف البعض الآخر، فضلا عن أهمية إيجاد حلول عادلة للقضايا العربية والإسلامية والتي تعتبر القضية الفلسطينية من أبرزها وأهمها.⁶⁰

وكذلك العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل، بعيدا عن السياسات الامبريالية الساعية لشطف واستنزاف ثروات الدول النامية، وعرقلة جهودها في التنمية المستقلة، أو حتى التدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها وسلامتها الإقليمية بالإضافة إلى ضرورة تجاوز الفشل التنموي والعجز الديمقراطي، ذلك أن العنف والإرهاب لديه جذوره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.⁶¹

خاتمة:

على ضوء كل ما سبق خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

إن مشكلة الإرهاب لم تعد ترتبط بقضايا السياسة الداخلية كما هو الحال في عقد الستينيات، بل أصبحت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة ظاهرة عولمية عابر للحدود والأوطان، تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول وتهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل. وعليه فإن الإستراتيجيات المحكمة لمكافحة الإرهاب تقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية جماعية متعددة الأطراف تتماشى وطبيعة الظاهرة، بعيدا عن الممارسات الانفرادية الأمريكية التي أدت تقويض الشرعية الدولية.

ولذلك كلما تم تغليب الجهود الدبلوماسية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف بالشكل الذي يتماشى والقانون الدولي، كلما ساهم ذلك في جعل آليات مكافحة الإرهاب الدولي أكثر فعالية ومصداقية على الوجه الذي يحفظ سيادة الدول ويعزز الاستقرار في النسق الدولي. وكلما تم الاعتماد على الإستراتيجيات الانفرادية بعيدا عن الشرعية الدولية كلما أدى ذلك إلى تنامي ديناميات العنف والعنف المضاد، فضلا عن انتهاك سيادة الدول وتقويض دعائم القانون الدولي وتصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام العالمي.

ولكن بالرغم من أهمية المقاربات التعاونية متعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب الدولي إلا أن قانون القوة وليس قوة القانون هي المعادلة الثابتة التي تحكم العلاقات الدولية، الأمر الذي يؤكد على صدقية المقولة التي تقر بأن "القوة دائما هي التي تصنع الحقوق".

كما تكشف الدراسة أن المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها في الدوائر الأمريكية بالحرب الكونية على الإرهاب أصبحت تشكل غطاء إستراتيجي وورقة ناجحة تحركها القوة العظمى الأمريكية في الزمكانية المناسبة لشرعنة وتبرير السياسات التدخلية ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن

آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف —
أيضا لتحقيق مصالح جيواستراتيجية كالتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي ومن ثم تكريس مطلب
الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

كما نسجل أيضا أن الحرب التي أعلنتها الإدارة الأمريكية على الإرهاب تحولت من خلال
الممارسات الانفرادية ذات النزوع الإمبراطوري إلى حرب شاملة على القانون الدولي والسيادة الوطنية،
الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. وبالتالي ترسيخ معادلة أمريكا في
مواجهة العالم، بحكم اللجوء المكثف إلى المسلك الأحادي والانعزالي بعيدا عن الشرعية الدولية وتعددية
الأطراف.

وعليه فالسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلت تغليب خيار السيطرة
على العالم بدلا من قيادة العالم، ذلك أن السيطرة على العالم كخيار إستراتيجي يعني انتهاج المسلك
الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإكراه والإكراه بدلا من أساليب التعاون
والحوار التي يتضمنها ويحتويها مفهوم قيادة العالم.

الهوامش :

(1) إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية في:
أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004،
ص273.

2 محمد عوض، الهزيمة، قضايا دولية تركت قرن مضى وحمولة قرن أتى، (ب.د.ن)، عمان، 2005، ص55.

3 محمد سعدي، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، دار الجامعة الجديدة، الأزارطة 2009، ص187.

4 مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، دار الثقافة، عمان، 2009، صص 19-20.

5 سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، دار الثقافة، عمان، 2009، صص 55-56.

6 Mhand Berkouk, Terrorism, An Etymo-epistemological Analysis, in: Wafula Okumu and Anneli Botha, understanding terrorism in Africa, institute for security studies , South Africa, 2008.p4.

7 Pierre Conesa, la violence au nom de Dieu, revue internationale et stratégique, N 57, 1/2005,p.74.

8 Remi Baudoui, Géopolitique du terrorisme, Armand colin, Paris, 2009, p.72.

9 Courmont Barthélémy, l'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003, p.83.

10 محمد عوض الهزيمة، المرجع السابق، ص 74.

11 حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر
2002، ص292.

12 نعم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء:السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكي، دار
الكتاب العربي، بيروت، 2005، ص39.

13 نقلا عن: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي،
الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2008، ص223.

- 14 حسام سويلم، المرجع السابق، ص. 293.
- 15 John Lewis Gaddis, grand strategy in second Term, Foreign affairs, January/February, 2005.
- 16 بنجامين بارير، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2005، ص.95
- 17 نقلا عن: نصير عاروري، حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب، في أحمد بيضون: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص. 237.
- 18 نفس المرجع، ص.62
- 19 مايكل بايرز، الإرهاب ومستقبل القانون الدولي، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص. 158.
- 20 زينب عبد العظيم محمد، الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط الكبير، في: مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص. 64.
- 21 كولن جراي، السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر: تبرير الواقعية، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص. 299.
- 22 كلايد برستوفتز، الدولة المارقة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، دار الوراق للنشر، بيروت، 2003، ص. 10.
- 23 إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، دار الساقى، بيروت، 2003، ص. 12.
- 24 برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الفكر، دمشق، 2005، ص. 58.
- 25 محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 332-333.
- 26 فريد هاليداي، صيغة عالمية جديدة، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص. 308.
- 27 مايكل بايرز، المرجع السابق، ص ص. 158.
- 28 نفس المرجع، ص. 333.
- 29 نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص. 336.
- 30 السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص. 132.
- 31 حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 2014/1/25).

« <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/nafiaa.html> »

32 نصير عاروري، المرجع السابق، ص. 232.

33 إيمانويل تود، المرجع السابق، ص. 14.

34 Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision, America and Crisis of Global Power, Basic Books, New York, 2012, p.84.

35 نقلا عن: مايكل هندسون، مازق امبريالية: إدارة المناطق الجامعة، في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 130.

36 السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 12.

37 Jean Claude Zarka Relations internationales, Paris: édition Ellipses, 2007, p. 69.

38 Jean Eichler, la guerre globale contre le terrorisme et ses conséquences pour les relations Euro-américaines, Revue internationale et stratégique, N° 63, 3/2006, p.12

39 Ibid. p. 7-17.

40 مايكل شوير، الفوقية الإمبريالية الأمريكية، ترجمة: سمة محمد عبد ربه، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 109.

41 نفس المرجع ، ص ص144-145.

42 نقلا عن: السيد ياسين، المرجع السابق، ص 26.

43 نقلا عن: عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مازق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 189.

44 السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص 20.

45 نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

46 زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق، ص 69.

47 نقلا عن: مايكل هندسون، المرجع السابق، ص 115.

48 ريتشارد هاس وميجان أوسيفيان، العسل والخل الحواقر والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص 3.

49 إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 283.

50 سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص 206.

51 نفس المرجع ، ص 206.

52 علي لونيبي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 ، ص 13.

53 Jean Eichler, Op.cit, p. 7-17.

54 مايكل كوكس، معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2005، ص 203.

55 بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 187.

56 ريتشارد هاس ومارتن إنديك، إنه وقت التجديد للدبلوماسية: نحو إستراتيجية أمريكية جديدة في الشرق الأوسط في: ريتشارد هاس وآخرون، استعادة التوازن، إستراتيجية للشرق الأوسط برسم الرئيس الجديد: دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص.27

57 لونيبي علي، المرجع السابق، ص.1

58 إدريس لكريني، المرجع السابق، ص 281.

59 نفس المرجع ، ص. 290.

60 محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص. 54.

61Karin Von Hippel, Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? revue internationale et stratégique, N 51, 3/ 2003,PP.111-112.